

Distr.: General
27 September 2017
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١٧ أيار/مايو إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير بياناً بالأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (القوة) للفترة من ١٧ أيار/مايو إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، عملاً بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) التي مُدِّدَت في قرارات لاحقة كان آخرها القرار ٢٣٦١ (٢٠١٧).

ثانياً - الوضع في منطقة العمليات وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرّ وقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، وإن كان ذلك في بيئة اتسمت بتقلُّبها الذي يُعزى إلى النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية، ورغم حصول عدد كبير من الانتهاكات الواردة أدناه لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية (اتفاق فض الاشتباك) لعام ١٩٧٤. وتبادلت القوات المسلحة العربية السورية وجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة النيران بالأسلحة الثقيلة في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. وواصلت الجماعات المسلحة المختلفة، ومنها تنظيم جبهة فتح الشام (جبهة النصرة سابقاً)^(١) الإرهابي المدرج في القائمة وجيش خالد بن الوليد^(٢) ولواء شهداء اليرموك الذي يدين بالولاء لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، تبادل إطلاق النار في منطقة عمليات القوة. وداخل المنطقة الفاصلة، يشكل وجود القوات المسلحة السورية وعتادها العسكري، وكذلك وجود أي أفراد مسلحين وأعتدة عسكرية بخلاف ما يخص القوة، انتهاكاً لاتفاق

(١) في تموز/يوليه ٢٠١٦، أعلنت جبهة النصرة أنها غيرت اسمها ليصبح "جبهة فتح الشام" وصرحت بأنها قطعت العلاقات بتنظيم القاعدة.

(٢) أعلن بدايةً في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦ عن الاندماج بين لواء شهداء اليرموك وحركة المثني، وفي ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦ أفادت مصادر مفتوحة بأن الجماعتين تعملان معاً تحت مظلة مشتركة باسم "جيش خالد بن الوليد". وفي ٢٠ تموز/يوليه، أدرج مجلس الأمن هذه الجماعة على قائمته عملاً بالمرفق الثالث للقرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧) باعتبارها تنسب إلى داعش أو القاعدة.



فض الاشتباك. ووفقاً لما شدّد عليه مجلس الأمن مرة أخرى في القرار ٢٣٦١ (٢٠١٧)، لا يجوز أن يوجد في المنطقة الفاصلة أي نشاط عسكري من أي نوع كان.

٣ - وتقوم القوة، في إطار بذل كل ما في وسعها من أجل الحفاظ على وقف إطلاق النار والتأكد من التقيد به بمخافته، على النحو المنصوص عليه في اتفاق فض الاشتباك، بالإبلاغ عن كل ما تلاحظه من انتهاكات لخط وقف إطلاق النار. وتُشكّل كل حوادث إطلاق النار إلى داخل المنطقة الفاصلة وعبر خط وقف إطلاق النار، وكذلك اجتياز الأفراد خط وقف إطلاق النار، انتهاكات لاتفاق فض الاشتباك. وقد واصل رئيس البعثة وقائد القوة، في سياق تعاظم المنتظم مع الجانبين، دعوة الطرفين إلى التحلي بضبط النفس ومنع أي حسابات خاطئة قد تؤدي إلى تصعيد الوضع. وهذا ينطبق بصفة خاصة على حوادث إطلاق النار العرضي والانتقامي.

٤ - وفيما يتعلق بالحالة في المنطقة الفاصلة، وخصوصاً خلال شهر حزيران/يونيه، كانت حدة القتال متوسطة إلى مرتفعة، وذلك أساساً في الأجزاء الوسطى منها. وخلال الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه، حدثت تبادلات لإطلاق النيران المكثفة بين القوات المسلحة العربية السورية والجماعات المسلحة في المنطقة الفاصلة في الحميدية الجديدة والبعث وجنوب الغربية. ووفقاً لمصادر مفتوحة، نشب القتال في سياق هجوم فاشل شنته الجماعات المسلحة بهدف الاستيلاء على البعث. وتناقصت حدة القتال خلال النصف الثاني من الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الفترة بعد ٣٠ حزيران/يونيه، استمرت الأنشطة القتالية في الأجزاء الوسطى من المنطقة الفاصلة وإن على مستوى أقل.

٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، طرأت خمسة حوادث لإطلاق النار العرضي عبر خط وقف إطلاق النار. ففي ٢٤ حزيران/يونيه، لاحظت القوة سقوط قذائف مدفعية غرب خط وقف إطلاق النار، على بُعد نحو ٢ كيلومتر شمال الموقع ٢٢ التابع للقوة. وانطوت قذائف المدفعية هذه على ثلاثة حوادث منفصلة لإطلاق النار العرضي. ولم تتمكن القوة من إرسال أفرة للتحقيق في ذلك الوقت نظراً للحالة الأمنية السائدة. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، لاحظت القوة سقوط قذيفة خارج معسكر عين زبون، مما أجبر أفراد القوة على الانتقال مؤقتاً إلى المخايخ. وخلص فريق تحقيق تابع للقوة إلى أن إطلاق النار العرضي يتمثل على ما يُحتمل في انفجار قذيفة من عيار ١٢٧ مم إلى ٣٠ مم. وقدّر الفريق أن القذيفة جاءت على الأرجح من الشمال الشرقي عبر خط وقف إطلاق النار. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، لاحظت القوة سقوط قذيفة كبيرة عبر خط وقف إطلاق النار على مقربة من معسكر عين زبون. وفي هذه الحادثة أيضاً، اضطر أفراد القوة إلى الانتقال مؤقتاً إلى الملاحي. وعلى غرار حوادث إطلاق النار العرضي في ٢٤ حزيران/يونيه، لم تتمكن القوة من التحقيق في هذا الحادث نظراً لاشتداد حدة الأنشطة القتالية في المنطقة. وقد عُرّضت حوادث إطلاق النار العرضي أفراد القوة للخطر وشكلت تهديداً خطيراً لسلامتهم وأمنهم.

٦ - ووفقاً لمصادر مفتوحة، ردّ جيش الدفاع الإسرائيلي على حوادث إطلاق النار العرضي التي جرت في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه، بإطلاق نار انتقامي عبر خط وقف إطلاق النار. ولم تتمكن القوة من تأكيد أي إطلاق نار انتقامي أو إطلاق نار عبر خط وقف إطلاق النار من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي. وقد ادعى المسؤولون السوريون أن القوات المسلحة العربية السورية غير مسؤولة عن أية قذائف مدفعية أو إطلاق نار عبر خط وقف إطلاق النار، ويساورهم القلق لكون جيش الدفاع

الإسرائيلي يساعد الجماعات المسلحة في هجومها المستمر على القوات المسلحة العربية السورية. كما ادعى المسؤولون السوريون أن الجماعات المسلحة تستفيد من السياج التقني في إطلاقها النار على مواقع القوات المسلحة العربية السورية.

٧ - وفي ٦ تموز/يوليه، أفيد عن نيران أطلقت من أسلحة صغيرة ونزلت على مقربة من دورية مشتركة بين فريق المراقبين في الجولان والقوة في جوار مركز مراقبة مؤقت (هو المركز ١٢٧) في منطقة مجمع جبل الشيخ. ولوحظت الدورية وجود أربع أشخاص مسلحين جنوب غرب مركز المراقبة المؤقت. وأرسل إلى المنطقة فريق استجابة سريعة تابع للوحدة النيبالية التي تتخذ من مجمع جبل الشيخ موقعاً لها ونُقلت الدورية آمنة إلى موقع قاعدة جبل الشيخ. وفي ١٩ تموز/يوليه، أفيد عن وقوع حادث مماثل. جرى فيه إطلاق محدود ٩٠٠ طلقة من أسلحة صغيرة خلال اشتباك، على ما يبدو، بين جماعات مسلحة والقوات المسلحة العربية السورية. ولوحظ في ذلك الوقت ارتطام طلقتي أسلحة صغيرة على مقربة من الدورية المشتركة بين فريق المراقبين في الجولان والقوة في مركز المراقبة المؤقت ١٢٧. وفي هذه المرة أيضاً، وعلى غرار ما حدث في ٦ تموز/يوليه، نُقلت الدورية بنجاح إلى موقع قاعدة جبل الشيخ بمساعدة فريق الاستجابة السريعة النيبالي. وعلقت القوة مؤقتاً دورياتها المرسلّة إلى مركز المراقبة المؤقت ١٢٧ واستخدمت مواقع مؤقتة جديدة للدوريات للتخفيف من حدة المخاطر التي يتعرض لها أفرادها.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك ٥١ إبلاغاً عن الكشف عن طائرات ومشاهدتها في المنطقة الفاصلة وفي منطقتي الحد من الأسلحة. ولم تلاحظ القوة غارت جوية محدّدة إسرائيلية أو سورية في المنطقة الفاصلة وفي منطقتي الحد من الأسلحة، غير أن هذا لا يعني عدم حدوث نشاط من هذا القبيل. وفي ٢٤ حزيران/يونيه، لاحظت القوة طائرة نفّاثة مقاتلة فوق جيب بيت جن وستة انفجارات كبيرة في المنطقة العامة نفسها. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، سمعت القوة طائرة مروحية قدّرت أنها طائرة بدون طيار تحلق على ارتفاع عال في جوار القنيطرة. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، لوحظت طائرة يشك في أنها طائرة نفّاثة في جوار معسكر نبع الفوار. وفي ذلك الوقت، سُمع دوي ثلاثة انفجارات كبيرة على بُعد نحو خمسة كيلومترات من المعسكر. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، أفادت مصادر مفتوحة بأن الطائرات الحربية الإسرائيلية أغارت على منشأة للبحوث العسكرية خارج مدينة حماة مما أدى إلى مقتل اثنين من أفراد القوات المسلحة العربية السورية. وأشارت هذه المصادر إلى أن إسرائيل امتنعت عن تأكيد مسؤوليتها عن الضربة الصاروخية غير أنها ذكرت أنها تريد أن تمنع نقل أسلحة يمكن أن تستخدم لشن هجمات صاروخية على الجولان الذي تحتله إسرائيل.

٩ - واستمرار وجود ساتر ترابي أو سدود ترابية في المنطقة الفاصلة يشكل مبعثاً للقلق لدى القوة طوال الفترة المشمولة بالتقرير. ويبلغ طول الساتر الترابي أكثر من كيلومترين ويبدو أنه يقوم بتيسير الحركة في الممر بين الحميدية الجديدة وجبانا الخشب. ويعبر الساتر خط وقف إطلاق النار في موقع واحد على الأقل وتستخدمه الجماعات المسلحة. وفي ٢٣ أيار/مايو، لاحظت القوة وجود أفراد مسلحين، يحتمل أنهم يتبعون جماعات مسلحة غير محدّدة، يقومون بأعمال الاستطلاع في المناطق المجاورة للموقع 60A الذي كانت تحتله الأمم المتحدة سابقاً. وفي الليلة نفسها، لاحظت القوة وجود جرافة بولدورز متوسطة الحجم تجري أشغالاً ترابية في جوار موقع الأمم المتحدة المذكور. واستمر هذا النشاط حتى يوم ٨ حزيران/يونيه، وتقدر القوة أن العمل كان جارياً على إنشاء ساتر ترابي جديد. وقد لاحظت القوة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، زيادة في الأنشطة العملية التي تقوم بها الجماعات المسلحة على مقربة

من السياج التقني الإسرائيلي وخط وقف إطلاق النار، مستخدمة السواتر الترابية كغطاء تكتيكي. وخلال الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه، لاحظت القوة مدفعاً مقطورا (M46)، يقدر بأنه يعود لجماعات مسلحة غير محددة، يرگب على بُعد ٤٠٠ متر تقريباً من مركز المراقبة ٥١ وعلى بُعد ٥٠ متراً تقريباً شرقي خط وقف إطلاق النار قرب موقع الأمم المتحدة السابق 60A. وقد بقيت القوة على تقديرها أن الأنشطة العملية العسكرية التي تقوم بها الجماعات المسلحة، بما في ذلك الممارسة المتمثلة بإطلاق النار على مقربة من خط وقف إطلاق النار والسياس التقني، هي محاولة مقصودة لتفادي إطلاق النار الانتقامي من جانب القوات المسلحة العربية السورية. ويمكن لهذا النشاط أن يجتذب النار باتجاه خط وقف إطلاق النار مما يعرض المدنيين وأفراد الأمم المتحدة لخطر متزايد على الجانب ألفا.

١٠ - ولا تزال القوة تلاحظ يومياً قيام مدنيين، معظمهم من الرعاة، باجتياز خط وقف إطلاق النار من الجانب برافو إلى الجانب ألفا. كما لوحظ استمرار حالات التعاطي بين أفراد من قوات الدفاع الإسرائيلي وأشخاص من الجانب برافو في جوار جبل الشيخ ومركز المراقبة ٥٤. ولا يمكن للقوة أن تؤكد طبيعة ذلك التعاطي أو أن تتحقق منه، ويتعلق الأمر عادة بمشاهدة أفراد غير محدد الهوية من الجانب برافو يقودون بغالاً غير محملة ويقترّبون من السياج الإسرائيلي التقني ثم عودتهم إلى الجانب برافو والبغال محملة بمواد غير محددة. وقد أكد جيش الدفاع الإسرائيلي أن لهذا التعاطي طابع إنساني وطبي.

١١ - وفي سياق النزاع السوري الجاري، استمرت الاشتباكات في الجزء الشمالي من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو في جوار حضر وتل الحميدية، المعروفة أيضاً باسم "القلعة"، وهي لا تزال متنازعةً عليها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر القتال أيضاً في جيب بيت جن، الذي يشمل بلدات بيت جن ومزرعة بيت جن ومغر المير. وشوهت الجماعات المسلحة في "القلعة" وهي توجه نيران بنادقها الآلية الثقيلة نحو القوات المسلحة العربية السورية في حضر. كما لوحظت ومُعت انفجارات كبيرة في جوار أوفانيه وجباتا الخشب خلال تلك الفترة. ولاحظت القوة ارتفاعاً في النشاط القتالي العسكري في أواخر الفترة المشمولة بالتقرير، حيث سُمع أكثر من ٧٠ انفجاراً كبيراً وإطلاق النار بغزارة من بنادق رشاشة شمال شرق معسكر نبع الفوار يوم ٣٠ آب/أغسطس. وقُدِّر أن هذه الأنشطة القتالية جاءت من منطقة بيت جن. وفي ٨ أيلول/سبتمبر، أُفيد بأن الجماعات المسلحة في جيب بيت جن والقلعة شنت هجوماً على القوات الموالية للحكومة في حضر في محاولة فاشلة للربط بين منطقتين تسيطر عليهما الجماعات المسلحة. بالمقارنة بالفترات الأخرى ضمن الفترة المشمولة في هذا التقرير، لاحظ أفراد الأمم المتحدة زيادة في النشاط القتالي في يومي ٨ و ٩ من أيلول/سبتمبر. وتثير القلق زيادة العمليات العسكرية التي تقوم بها الجماعات المسلحة في هذه المنطقة، خاصة وأن القوة تخطط للعودة إلى المواقع التي كانت تحتلها الأمم المتحدة سابقاً، بما في ذلك مركز المراقبة ٧١، في سياق معاودة عملياتها تدريجياً على الجانب برافو. وقد لاحظت القوة بصورة متكررة تواجد أفراد مسلحين على مقربة من مركز المراقبة ٧١ طوال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٢ - وظل مجمع جبل الشيخ مستقراً نسبياً طوال الفترة المشمولة بالتقرير، فيما عدا حادثي إطلاق النار في ٦ و ١٩ تموز/يوليه، المذكورين في الفقرة ٧ أعلاه والذين أثرا بصورة مباشرة على أفراد فريق المراقبين في الجولان. وطرأت زيادة على تنقلات أفراد غير محدد الهوية عبر الحدود، مما يرجح أن يعود لتحسن الأحوال الجوية خلال أشهر الصيف بالمقارنة بفترة التقرير السابق، فقد لوحظ ٤٢ حالة عبور. على أن نمط التنقل كان جديداً إذ شارك فيه أطفال ونساء.

١٣ - وانخفضت حدة القتال بين الجماعات المسلحة والقوات المسلحة العربية السورية في الأجزاء الوسطى من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برفو منذ حزيران/يونيه، وظلت على مستويات منخفضة عموماً. ووفقاً لمصادر مفتوحة، استهدف ما يُشتبه بأنه هجوم بعبة ناسفة يدوية الصنع، قام به شخص انتحاري، مبنى في خان أرنية في ١٦/١٧ حزيران/يونيه. وأفادت المصادر المفتوحة بأن الهجوم المدعى بوقوعه أدى إلى قتل أحد كبار أفراد القوات الموالية للحكومة. ولم تتمكن القوة من تأكيد وقوع هذا الهجوم. وفي أماكن أخرى، لوحظ استمرار إطلاق النار على طول الخطوط الأمامية في محيط مواقع القوات المسلحة العربية السورية في اتجاه المواقع التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة في جنوب الغربية، والقنيطرة، وأم باطنة، ومنطقة الصمدانية المتنازع عليها.

١٤ - وفي الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برفو، والتي لا يزال معظمها تحت سيطرة جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، بينها جماعات مدرجة في قائمة مجلس الأمن على أنها جماعات إرهابية، تواصل القتال بين جيش خالد بن الوليد، من جهة، والجيش السوري الحر وهيئة تحرير الشام، من جهة أخرى، وقد تركّز، بحسب مصادر مفتوحة، حول منطقة تسيل المتنازع عليها. وفي ٥ تموز/يوليه، اشتدت حدة القتال، إذ شُعب وقع انفجارات ضخمة في محيط مركز المراقبة ٥٤ والموقع ٨٠ التابع للأمم المتحدة. وأفادت مصادر مفتوحة بأن فصائل الجبهة الجنوبية للجيش السوري الحر شنت هجوماً استهدف مناطق يسيطر عليها جيش خالد بن الوليد في الجنوب. بيد أن هذا الهجوم لم يُحدث تغييراً في الخطوط الأمامية. وفي يومي ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس، أفيد بأن الجيش السوري الحر شن هجوماً آخر ضد جيش خالد بن الوليد، ترددت بنتيجته أصداء عدد كبير من الانفجارات الضخمة. وفي تسع مناسبات، شاهدت القوة قيام أفراد مجهولين بنبش ألغام في المنطقة الفاصلة على مقربة من خط وقف إطلاق النار، وبانتشار كمّ كبير من الألغام في الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة.

١٥ - وفي ٢ أيلول/سبتمبر، تلقت القوة تقارير من المسؤولين السوريين تدعي أن جيش الدفاع الإسرائيلي توغل في المنطقة الفاصلة في محيط البريقة وهو يقوم بأعمال في المنطقة. فتشاورت القوة مع المسؤولين الإسرائيليين الذين أكدوا أن جيش الدفاع الإسرائيلي لديه قوات تحملها أربع ناقلات جنود مصفحة، وذلك في منطقة تقع إلى الشرق من السياج التقني الإسرائيلي ولكن إلى الغرب من خط وقف إطلاق النار في محيط البريقة. وبناء على المعلومات المتاحة، لم تتمكن القوة من أن تؤكد وقوع انتهاك. وأطلع الجانبان على نتائج التحقيق الذي أجرته القوة.

١٦ - وتشمل الانتهاكات العسكرية على الجانب ألفا ٩٥ إبلاغاً عن وجود مدافع ذاتية الحركة (M109) ومنظومات القبة الحديد وحاملات صواريخ ومركبات مصفحة خفيفة ومركبات دورية مصفحة داخل قطاع الـ ١٠ كيلومترات، مما يُعتبر أعتدة أفراد ومعدات عسكرية غير مأذون بها في منطقتي الحد من الأسلحة. ووقعت ثلاثة حوادث إطلاق النار في المنطقة الفاصلة وسُجل أكثر من ٨٧ حالة تقييد لتنقل القوة من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٢٤ تموز/يوليه، شوهد من مركز المراقبة ٥٣ جنديّ من جيش الدفاع الإسرائيلي يطلق خمسة أعيرة نارية شرقاً وفي الاتجاه العام صوب راع كان موجوداً غرب خط وقف إطلاق النار. وفي ١٧ آب/أغسطس، شوهد من مركز المراقبة ٥١ أفراداً من جيش الدفاع الإسرائيلي يطلقون عيارات نارية متقطعة إلى داخل المنطقة الفاصلة وفي اتجاه رعاة كانوا موجودين فيها ولكن إلى الشرق من الخط ألفا. وفي ٣١ آب/أغسطس، شوهد من مركز المراقبة ٥١ أحد أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي وهو يطلق نيراناً ببندقيته إلى داخل المنطقة الفاصلة

في اتجاه راج كان قد اجتاز الخط ألفا. وعلى الجانب برافو، وقعت انتهاكات انطوت على قيام رعاة ومدنيين آخرين باجتياز الخط ألفا، ولا تزال هذه الانتهاكات تحدث في كثير من الأحيان. وقد سجلت القوة احتجاجاً على هذه الانتهاكات لدى الطرفين. كما احتجت القوة لدى الطرفين على كل انتهاكات اتفاق فض الاشتباك التي شاهدها، بما في ذلك وجود أعتدة غير مأذون بها في المنطقة الفاصلة وإطلاق النار إلى داخل المنطقة الفاصلة.

١٧ - وما يثير القلق بشكل خاص هو وتيرة وعدد ما يفرضه جيش الدفاع الإسرائيلي من قيود على حرية تنقل القوة، وهي قيود تنفذ زادت زيادة كبيرة مقارنةً بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. يؤثر تقييد حرية التنقل سلبيًا على قدرة القوة على القيام بالمهام المنوطة بها بموجب ولايتها. ويستمر التعاطي بين القوة وجيش الدفاع الإسرائيلي في مسعى للحد من التأخيرات والصعوبات التي يواجهها أفراد الأمم المتحدة في العبور من خلال السياج التقني إلى مراكز المراقبة والمواقع التابعة للأمم المتحدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل رئيس البعثة وقائد القوة تذكير الطرفين بالتزامهما بالامتثال الصارم لأحكام اتفاق فض الاشتباك، وضمان سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة على الأرض، وإبداء التعاون الكامل مع القوة في تنفيذ المهام التي هي ملزمة بالوفاء بها بموجب ولايتها.

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظت القوة أماكن عدة نُصبت فيها ٤٧٢ خيمة ومنشآت أخرى يبدو أنها أقيمت للنازحين في المنطقة الفاصلة وجوارها. وقد تعدد التثبيت من عدد الأشخاص الموجودين في المخيمات وبدا أنه غير مستقر إلا أنه يبدو أن عدد المقيمين في المخيمات يزداد عندما تتعرض القرى الواقعة في محيط المخيمات لقصف عنيف. وبسبب إغلاق معبر القنيطرة الرسمي بين الجانبين ألفا وبرافو منذ أواخر آب/أغسطس ٢٠١٤، فإن القوة لا تزال غير قادرة على أن تيسر، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، عمليات العبور لأغراض إنسانية، بما في ذلك عبور الطلاب، بين الجانبين.

١٩ - ولا تزال القوة، منذ انتقالها مؤقتًا من عدد من المواقع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وفي انتظار عودتها بالكامل إلى المنطقة الفاصلة، تحتفظ بالقدرة على مراقبة المنطقة الفاصلة وخط وقف إطلاق النار من مواقعها في جبل الشيخ، ومعسكر نبع الفوار، والموقع ٨٠ في الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة، والموقع ٢٢ في الجانب ألفا، وإن كانت هذه القدرة على المراقبة محدودة. وظلت عمليات القوة تحظى بدعم من المراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة الأعضاء في فريق المراقبين في الجولان الذين يعملون تحت إشراف القوة العملياني، والذين حافظوا على خمسة مراكز مراقبة ثابتة وأربعة مراكز مراقبة مؤقتة على طول الخط ألفا. وظل تركيز أنشطة فريق المراقبين في الجولان منصبا على المراقبة الثابتة المستمرة وعلى الإلمام بالحالة. وواصل أيضا فريق المراقبين في الجولان - دمشق عملياته في جبل الشيخ، بعد استئنافه لأنشطته في ٨ أيار/مايو، على نحو ما أشرت إليه في تقريره السابق.

٢٠ - ومن خلال فريق المراقبين في الجولان، واصلت القوة القيام بعمليات تفتيش نصف شهرية لمستويات الأعتدة والقوات في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا. ورافق أفرقة التفتيش ضباط اتصال من الجانب ألفا. أما عمليات التفتيش في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو فقد ظلت معقّلة بسبب الوضع الأمني.

٢١ - وواصلت القوة، بالتشاور مع الطرفين، استعراض الوضع في المنطقة الفاصلة من أجل تقييم ما إذا كانت الظروف على الأرض تسمح بالعودة التدريجية إلى المواقع التي كانت أخلتها في المنطقة الفاصلة. فأوفدت لذلك قيادة القوة عدة بعثات استطلاع إلى المواقع ومراكز المراقبة السابقة التابعة للأمم المتحدة على الجانب برافو شملت معسكر نبع الفوار ومراكز المراقبة ٥٢ و ٥٦ و ٧١ و ٧٢، والمواقع ١٠ و ١٦ و ٢٥. وواصل قائد القوة أيضا زيارته المتكررة إلى معسكر نبع الفوار وجبل الشيخ على الجانب برافو وإجراء عمليات تفتيش فيهما.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة إحراز تقدم نحو معاودة محدودة للعمليات على الجانب برافو انسجاماً مع الخطة المرحلية للقوة. ويتواصل إحراز تقدم مُرضٍ في المرحلة ١ من الخطة منذ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، عندما أعادت القوة إنشاء وجود أولي لها في معسكر نبع الفوار، وما برحت الظروف تشهد تحسناً مطرداً بما يتماشى مع خطة دعم البعثة. وتواصل تشييد البنية التحتية وأماكن الإيواء الرئيسية. ومن منظور عملياتي، يستمر تنفيذ إجراءات الأمن والدفاع المتعلقة بالمعسكر كما أُدمج جميع الأفراد المنتشرين ضمن عنصر متسق وفعال له سلسلة قيادة وتحكم واضحة. وتشكل ناقلات الجنود المصفحة السبع التي جرى نشرها في القوة في آذار/مارس ٢٠١٧ (S/2017/486، [الفقرة ٢٦](#)) جزءاً لا يتجزأ من الحماية المعززة للقوة وقدرتها على التنقل اللازمتين لعملياتها الحالية، ولا سيما في الموقع ٨٠ في الجزء الجنوبي من منطقة العمليات. وبدأ نشر سرية المشاة الآلية النيبالية، الذي كان مقرراً أساساً في تموز/يوليه، في ٥ أيلول/سبتمبر بوصول مفرزة متقدمة، ويتوقع إنجازه قبل نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وسيشكل ذلك بدء تفعيل المرحلة ٢ من الخطة والتي ستستلزم على استئناف تسير محدود للدوريات في الجزء الشمالي من المنطقة الفاصلة، إذا سمحت الظروف بذلك. وسيزيد هذا الانتشار من تعزيز حماية القوة وتحسين الإلمام بالحالة وتدابير المراقبة.

٢٣ - ووفقاً لأحكام قرار مجلس الأمن ٢٣٦١ (٢٠١٧)، استمر بذل الجهود لنشر التقنيات المناسبة لضمان سلامة وأمن أفراد القوة ومعداتنا. فمن المطلوب الاعتماد بشكل أقوى على التقنيات الحديثة بالنظر إلى الوضع الأمني السائد والمتقلب في الجانب برافو. وفي هذا الصدد، باشرت القوة إجراءات شراء التقنيات اللازمة، من قبيل مقطورات المراقبة، لتعزيز حماية القوة وزيادة القدرة على الإلمام بالحالة. ونُشرت مقطورات المراقبة على الجانب ألفا في معسكر عين زيوان ومركز المراقبة ٢٢ وهي تعمل بكامل طاقتها. كما بوشر في برنامج لتدريب أفراد القوة على استخدام هذه المعدات. ويُوقع نشر مقطورات مراقبة إضافية في مراكز أخرى تابعة للأمم المتحدة على طول الجانب ألفا في أعقاب إجراء القوة استعراض داخلي لاحق لنشرها الأولي. كما نُشرت مقطورة مراقبة في معسكر نبع الفوار على الجانب برافو وسيبدأ تشغيلها قريباً. وإضافة إلى ذلك، أُطلعت إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة في تموز/يوليه ٢٠١٧ الحكومة الإسرائيلية وحكومة الجمهورية العربية السورية على الموصفات التقنية لمنظومة "للاستشعار والإنذار"، وهي تتطلع إلى مواصلة العمل مع الطرفين بشأن هذه المسألة. وسيجرى إطلاع مجلس الأمن، حسب الاقتضاء، على مستجدات التقدم المحرز والتحديات المصادفة في هذا الصدد.

٢٤ - ومنذ بدء المرحلة ١ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، لم تُلمَس أي ردة فعل سلبية على عودة القوة إلى معسكر نبع الفوار. ولم يتخذ أي من الجماعات المسلحة أي إجراءات متعمدة تهدد وجود القوة على الجانب برافو. وفي الوقت نفسه، ظل استمرار الأنشطة العسكرية في المنطقة الفاصلة ومنطقتي

الحد من الأسلحة يشكل خطرا على القوة. وستواصل البعثة رصد الحالة بما يضمن توفير حماية فعالة للقوة وأمن وسلامة أفرادها.

٢٥ - وستتضمن المرحلة ٢، إذا سمحت الظروف بذلك، على مدى فترة تتراوح بين ستة وثمانية أشهر، مرحلة أولية تسير فيها سرية المشاة الآلية دوريات محدودة انطلاقا من معسكر نبع الفوار إلى داخل الأجزاء الشمالية من منطقة العمليات. ويتوخى نقل مقر القوة وفريق المراقبين في الجولان من دمشق إلى معسكر نبع الفوار، وكذلك نقل السرية الاحتياطية للقوة من معسكر عين زبون إلى معسكر نبع الفوار، في المرحلة ٣. وستشمل هذه المرحلة أيضا تجديد البنية التحتية المادية والقيام بالاستعدادات الأمنية لإعادة شغل مراكز مراقبة مختارة في المنطقة الفاصلة. وتشمل الخطط أيضا النظر في الاحتياجات التي تتطلبها إعادة شغل مركز المراقبة ٥٢، بما في ذلك من حيث الإلمام بالحالة والجوانب الأمنية. ولن يُنشر المراقبون العسكريون التابعون لفريق المراقبين في الجولان في مراكز المراقبة بشكل دائم حتى تسمح الظروف الأمنية بذلك وإلى أن يجري توفير أماكن إقامة ملائمة لهم.

٢٦ - وواصلت القوة إعادة تموين مواقعها في جبل الشيخ ومعسكر نبع الفوار انطلاقا من دمشق. وسارت قوافل القوة بين دمشق ومواقع الأمم المتحدة بشكل شبه يومي وبمرافقة أمنية من القوة، مصحوبة بضابط اتصال من القوات المسلحة العربية السورية. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، أفادت مصادر مفتوحة بأن شخصين مجهولي الهوية قُتلا جراء انفجار عبوة ناسفة يدوية الصنع على الطريق المؤدية إلى بلدة مسحرة، القريبة من طريق الإمداد الرئيسية ٧. وتعمل القوة باستمرار على رصد الوضع واتخاذ التدابير الاحترازية اللازمة في التخطيط لمسير قوافلها وتسييرها على طول ذلك الطريق. كما واصلت القوة وضع وتحديث الخطط لمواجهة حالات الطوارئ في ما يتصل بتوفير التعزيزات لمواقع الأمم المتحدة ومراكز المراقبة التابعة لها وبإخلائها ونقل وإجلاء أفراد الأمم المتحدة العاملين في الجانبين ألفا وبرافو، وكذلك في دمشق، من تلك المناطق. وتواصل تنفيذ تدابير للتخفيف من حدة المخاطر، شملت تدابير لحماية القوة أوصت بها دراسة للقدرات العسكرية للقوة، في مراكز المراقبة والمواقع والقاعدة العملياتية في معسكر عين زبون.

٢٧ - وتابعت القوة عن كثب التطورات المتصلة بمنطقة تخفيف التوتر في جنوب غرب الجمهورية العربية السورية التي أنشئت وفقا لاتفاق تم التوصل إليه في ٩ تموز/يوليه بين الأردن والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية. ونظرا للتدخل المحتمل بين منطقة تخفيف التوتر ومنطقة عمليات القوة، ظل رئيس البعثة وقائد القوة على اتصال مع المحاورين المعنيين سعيا للحصول على توضيح فيما يتعلق بالترتيبات المتوخاة بموجب الاتفاق وآثارها المحتملة على القوة. وأثناء هذه الاتصالات مع المسؤولين السوريين والروسين في الجمهورية العربية السورية، فهِمَت القوة أنه تم نشر الشرطة العسكرية الروسية بالقرب من بيت جن وجنوب جبع في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. ويستمر الاتصال بهدف تيسير حرية تنقل القوة والوفاء بولايتها، بما في ذلك ما يتصل منها بالإبلاغ عن النشاط العسكري في المنطقة، فضلا عن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة.

٢٨ - وحتى ٩ أيلول/سبتمبر، كانت القوة تتكون من ٨٢٩ فردا، بينهم ٣٠ امرأة. والجنود المنتشرون حاليا هم من أيرلندا (١٣٦)، وبوتان (٣)، وتشيكيا (٢)، وفنلندا (٢)، وفيجي (٣٠٠)، ونيبال (١٨٠)، والهند (٢٠٤)، وهولندا (٢). وإضافة إلى ذلك، قدّم ٧٧ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة/فريق المراقبين في الجولان، من بينهم ثمانية نساء، المساعدة إلى القوة في الاضطلاع بمهامها.

ثالثاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٢٩ - أهاب مجلس الأمن في قراره ٢٣٦١ (٢٠١٧) بالطرفين المعنيين أن ينفذا فوراً قراره ٣٣٨ (١٩٧٣)، وقرّر تجديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وطلب من الأمين العام أن يقدّم كل ٩٠ يوماً تقريراً عن تطورات الوضع وعن التدابير المتخذة لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣). وقد تناول تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط (A/72/333)، المقدم عملاً بقراري الجمعية العامة ٢٤/٧١ المتعلق بالجزيرة السورية و ٢٥/٧١ المتعلق بالقدس، البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف المستويات لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

٣٠ - ومنذ توقف محادثات السلام غير المباشرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لم تحرّ أي مفاوضات بين الطرفين. ويحدّد النزاع الدائر في سورية بقدر أكبر من إمكانية استئناف تلك المحادثات وإحراز تقدم نحو السلام بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وإنني أتطلع إلى التوصل إلى حلٍّ سلمي للنزاع في الجمهورية العربية السورية وإلى استئناف الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية تفضي إلى إحلال سلام شامل وعادل ودائم، حسبما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) وفي القرارات الأخرى ذات الصلة.

رابعاً - ملاحظات

٣١ - ألاحظ بقلق بالغ التصعيد الأخير للنشاط العسكري عبر خط وقف إطلاق النار، ولا سيما حوادث إطلاق النار العرضية والانتقامية التي وقعت في الفترة بين ٢٤ و ٣٠ حزيران/يونيه، مما شكل مخاطر كبيرة على اتفاق فض الاشتباك، فضلاً عن سلامة وأمن أفراد القوة. إن جميع الاشتباكات العسكرية بين طرفي اتفاق فض الاشتباك تشكل سبباً خطيراً للقلق ومن الممكن أن تؤدي إلى تصعيد التوتر وأن تهدد اتفاق فض الاشتباك. وأشجع أعضاء مجلس الأمن على دعم الجهود الرامية إلى توعية كلا الطرفين والجهات الإقليمية المعنية بمخاطر هذا التصعيد، وبأهمية الحفاظ على وقف إطلاق النار الساري منذ أمد بعيد بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

٣٢ - وكما سبق أن ذكرت القوة، فإن جيش الدفاع الإسرائيلي يحتمل حكومة الجمهورية العربية السورية المسؤولية عن أي حوادث إطلاق نار عرضية على الجانب ألفا، بصرف النظر عن مصدر إطلاق النيران. ولا يزال من الأهمية البالغة بمكان أن يظل الطرفان على اتصال مع القوة وذلك، في المقام الأول، لمنع أي تصعيد في الوضع عبر خط وقف إطلاق النار. وليس من المقبول أن تعتمد القوة على مصادر مفتوحة لتحديد نطاق أي انتهاك متعمّد لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. وتزيد جميع انتهاكات خط وقف إطلاق النار، كتلك التي وقعت خلال الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه، من حدة التوتر بين الموقعين على اتفاق فض الاشتباك. وستواصل الأمم المتحدة، من جانبها، بذل جهودها لكفالة استمرار وقف إطلاق النار الساري منذ أمد بعيد بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

٣٣ - وما زال يساورني بالغ القلق إزاء الوضع الأمني السائد في الجمهورية العربية السورية وإزاء أثر ذلك على السوريين وتداعياته على الاستقرار في المنطقة عموماً. كما أن القتال المتواصل على الجانب برافو بين القوات المسلحة العربية السورية والجماعات المسلحة، وفيما بين مختلف الجماعات المسلحة، ومن بينها جماعات إرهابية مدرجة في قائمة الجزاءات مثل جبهة فتح الشام ومجموعات منتسبة لداعش

مثل جيش خالد بن الوليد، في الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو، فضلا عن إمكانية الرد بإطلاق النار الانتقامي من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي عبر خط وقف إطلاق النار، يشكّلان تهديدا لوقف إطلاق النار الطويل الأجل بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، ولا يزالان يؤثران بشكل كبير على منطقة عمليات القوة. ويمثل بناء السواتر الترابية من قبل الجماعات المسلحة بالقرب من السياج التقني الإسرائيلي، والاتجاه المتزايد للنشاط العملياني الذي تقوم به الجماعات المسلحة على مقربة من السياج التقني ومن خط وقف إطلاق النار، مصدر قلق للقوة لما ينطوي عليه ذلك من خطر كبير للتصعيد بين الطرفين.

٣٤ - ويمثل وجود القوات المسلحة العربية السورية والأعتدة العسكرية غير المأذون بها في المنطقة الفاصلة انتهاكا لاتفاق فض الاشتباك. ويبحث الاستمرار في استخدام الأسلحة الثقيلة من قبل القوات المسلحة العربية السورية والجماعات المسلحة في النزاع السوري الدائر على القلق، وهو لا يزال يعرقل إلى حد كبير تنفيذ ولاية القوة بنجاح. وألاحظ أنه رغم انخفاض مستويات إطلاق النار في الجزء الشمالي من منطقة عمليات القوة، فإن الجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة وغيرها من الجماعات المسلحة لا تزال تسيطر على أجزاء كبيرة من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة، في منطقة عمليات القوة، على الجانب برافو. ولا يزال المعبر الرسمي بين الجانبين ألفا وبرافو مغلقا.

٣٥ - وينبغي ألا توجد في المنطقة الفاصلة أي قوات عسكرية باستثناء تلك التابعة للقوة. وإنني أدعو جميع الأطراف في النزاع السوري إلى وقف الأنشطة العسكرية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في منطقة عمليات القوة، وإلى إزالة كل المعدات العسكرية من المنطقة الفاصلة وإخلائها من جميع الأفراد المسلحين.

٣٦ - وينبغي لجيش الدفاع الإسرائيلي أن يمتنع عن إطلاق النار عبر خط وقف إطلاق النار. فقد يؤدي إطلاق النار من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي عبر خط وقف إطلاق النار إلى زيادة حدة التوتر بين الجانبين. ويبحث على القلق أيضا استمرار وجود أسلحة ومعدات غير مأذون بها في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا.

٣٧ - كما أن التفاعل أو ما قد يظهر على أنه تفاعل بين جيش الدفاع الإسرائيلي وأفراد مجهولي الهوية من الجانب برافو، بما في ذلك في منطقة جبل الشيخ، قد يؤدي إلى وقوع اشتباكات بين العناصر المسلحة والقوات المسلحة العربية السورية. وأكرر ندائي إلى كل من طرفي اتفاق فض الاشتباك فيما يتعلق بشرط الحفاظ على الاستقرار في المنطقة. إذ أن كل الأنشطة العسكرية في المنطقة الفاصلة، أيا كانت الجهة التي تقوم بها، تشكل خطرا على وقف إطلاق النار وعلى السكان المدنيين المحليين، وكذلك على أفراد الأمم المتحدة الموجودين على الأرض. وأحث جميع الأطراف على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين.

٣٨ - وبينما تعزز القوة وجودها في معسكر نبع الفوار وتواصل جهودها الرامية لتكثيف عملياتها في المنطقة الفاصلة، لا يزال ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في غاية الأهمية. وتظل الظروف التي يعمل فيها الجنود والمراقبون العسكريون معقدة ومحفوفة بالصعاب وتتطلب التحلي باليقظة باستمرار واتخاذ التدابير للتخفيف من حدة المخاطر. ولذا أجدد دعوتي إلى حكومة الجمهورية العربية السورية لتحمل مسؤوليتها الأساسية عن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من

الأسلحة على الجانب برافو. وأجِدّ أيضا دعوتي إلى البلدان النافذة لتوجيه رسالة قوية وعاجلة إلى الجماعات المسلحة في منطقة عمليات القوة تذكّرهم بضرورة وقف أي أعمال تشكل انتهاكا لاتفاق فض الاشتباك، أخذه في اعتبارها أن تلك الأعمال تعرّض أيضا سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم للخطر، وبوجوب احترام حرية أفراد الأمم المتحدة في الاضطلاع بولايتهم الواضحة والهامة بسلامة وأمن. ولا بدّ من ضمان سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم.

٣٩ - وقد أعلنت كل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية عن استمرار التزامهما باتفاق فض الاشتباك، ودعمهما لوجود القوة، بالدعوة لعودتها إلى المواقع التي أُخليت في المنطقة الفاصلة. ولا تزال العودة الكاملة للقوة إلى المنطقة الفاصلة تشكل أولوية بالنسبة للبعثة. وفي المرحلة التالية (المرحلة ٢) من العودة المحدودة إلى الجانب برافو، إذا سمحت الظروف بذلك، فإن النشر الجاري لسرية مشاة آلية نيبالية، والذي من المقرر أن يكتمل بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، سيمكن القوة من الشروع بدوريات محدودة انطلاقا من معسكر نبع الفوار في الجزء الشمالي من المنطقة الفاصلة. وإنني أعوّل على استمرار الطرفين في التعاون مع القوة كي تتمكن البعثة من المضي في التخطيط للعودة تدريجيا إلى عملياتها ومواقعها في المنطقة الفاصلة. ومن باب الأولوية، لا يزال من الأهمية البالغة بمكان بالنسبة للقوة أن تحصل على التكنولوجيا والمعدات اللازمة لتعزيز مراقبتها للمنطقة الفاصلة وخط وقف إطلاق النار ولتحسين حماية القوة. وفي هذا الصدد، فإن الدعم والتعاون من جانب كل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية في كفاءة نشر المعدات التكنولوجية اللازمة بسلاسة وعلى وجه السرعة أمر أساسي. وفي الوقت نفسه، يجب أن يواصل الطرفان دعمهما لتعزيز مهمة الاتصال التي تؤديها القوة.

٤٠ - وأشجع الحوار الذي تجريه إدارة عمليات حفظ السلام ورئيس البعثة وقائد القوة مع الدول الأعضاء ذات الصلة، بشأن منطقة إزالة التضارب في الجزء الجنوبي الغربي من الجمهورية العربية السورية، بهدف أساسي هو الحفاظ على الثقة في اتفاق فض الاشتباك واستمرار دعمه، والحفاظ على سلامة وأمن أنشطة القوة وعملياتها المنفذة دعما للاتفاق.

٤١ - ولا يقلُّ عن ذلك أهمية أن يواصل مجلس الأمن ممارسة نفوذه على الطرفين المعنيين من أجل كفالة تمكين القوة من العمل بسلامة وأمن والسماح لها بجرية العمل وفقا لبروتوكولات اتفاق فض الاشتباك. فتنفيذ القوة لولايتها سيظل محدودا طالما لا يزال هناك وجود عسكري في المنطقة الفاصلة ولا تزال الجماعات المسلحة و/أو القوات المسلحة العربية السورية موجودة فيها. ومن الضروري أن تتم معالجة هذه المسألة من قبل الطرفين في اتفاق فض الاشتباك، وكذلك في الإطار الأوسع للعملية السياسية السورية. وعلاوة على ذلك، فإن إعادة فتح معبر القنيطرة النظامي من شأنه أن يدعم قدرة القوة على تنفيذ ولايتها. ومن الضروري أيضا أن تظلّ تحت تصرف القوة كل الوسائل والموارد اللازمة التي تتيح لها العودة بشكل كامل إلى المنطقة الفاصلة، إذا سمحت الظروف بذلك.

٤٠ - وتظل ثقة البلدان المساهمة بقوات والتزامها بالقوة تشكل عاملا رئيسيا في قدرة البعثة على الاضطلاع بولايتها. وما زلت أعوّل على الدعم الذي تقدمه هذه البلدان في الوقت الذي تضي فيه القوة في تنفيذ خططها وفق الاستراتيجية المتفق عليها، بما في ذلك في ما يتعلق بزيادة القدرات المطلوبة، وذلك تأهبا للزيادة المتوخاة في العمليات في المنطقة الفاصلة. وأود أن أعرب عن امتناني لحكومات أيرلندا وبوتان وتشيكيا وفنلندا وفيجي ونيبال والهند وهولندا لما تقدمه من مساهمات وما تبديه من التزام

وعزم ومهنية بارعة. وأشكر أيضا الدول الأعضاء التي تساهم بمراقبين عسكريين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

٤٣ - وختاما، أود أن أعرب عن تقديري لرئيس البعثة وقائد القوة، اللواء جاي شانكر مينون، وللأفراد العسكريين والموظفين المدنيين العاملين تحت قيادته، الذين يواصلون أداء المهام الجسام التي أناطها بهم مجلس الأمن بكفاءة وتفانٍ في ظل ظروف صعبة.

